قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

تحديات اعادة بناء الدولة في العالم العربي

Challenges of State-Building in the Arab World

د.عياد محمد سمير[1]*، د.صافو محمد[2]
[1] أستاذ محاضر "أ" بجامعة تلمسان- الجزائر
[2] أستاذة محاضرة "أ" بجامعة وهران -2- الجزائر

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال : 2019/05/31
المراجعة : --
القبول : 2019/08/05

الكلمات المفتاحية:
بناء الدولة،
تحديات،
العالم العربي.

ملخص

تعبر عملية بناء الدولة عن ذلك الجهد الواع الذي يضطلع به القائمون على إدارة شؤون البلاد في المجالات السياسية المتعلقة بإقامة عملية سياسية تراعي الحقائق الاجتماعية، وتضمن المشاركة ومراعاة حقوق الإنسان وكرامة المواطن ، وبناء مؤسسات إدارية فعالة قادرة على التكيف ، والقيام بمؤسسات اقتصادية من بنوك ومؤسسات مالية وعسكرية ودستورية وتعزيز الموجود منها لكي تحمي الوحدة الترابية وتخضع للقانون. كما أن عملية بناء الدولة كجهد واعي تعتمد على الممارسة الرشيدة للقائمين عليها وبالاعتماد على مجموعة من الأسس و المرتكزات بدءا بالقاعدة المؤسساتية المتمثلة في المؤسسة الدستورية وصولا إلى الثلاثية المركبة التي تضم كل من القطاع العام ممثلا في الادارة العامة، و اشراك كل من القطاع الخاص، والمجتمع المدني(المحلي و الدولي) في عملية البناء. إلا أن تلك العملية تواجهها تحديات في العالم العربي منها ما هو سياسي، ومنها ما هو بنيوي ومجتمعي، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

Key words:
State Building,
Challenges,
The Arab World

Abstract

The process of state-building reflects the careful effort of the country's political administrators to establish a political process that takes into account social realities, ensures participation, respect for human rights and the dignity of citizens, building effective and adaptive administrative institutions, Military and constitutional and strengthening existing ones to protect territorial integrity and subject to law. The process of building the state as a conscious effort depends on the good practice of its owners and relying on a set of foundations and foundations starting with the institutional base of the constitutional institution to the tripartite complex which includes both the public sector represented by the public administration and the involvement of the private sector, society Civil (domestic and international) in the construction process. However, this process faces challenges in the Arab world, including what is political, including what is structural and societal, both internally and externally.

* Corresponding author at: University of Tlemcen, ALGERIA
Email : samsp13dz@gmail.com

المقدمة

لقد شكل موضوع بناء الدولة في العالم العربي قاطرة المشروع النهضوي والتحديثي الذي تبنته معظم النظم السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وذلك لتلبية حاجات ومطالب شعوبها في الحرية والاستقلال وتحقيق التنمية والتطور. غير أن الواقع، وبعد مسيرة ما يقارب قرنا من الزمن ،كشف عن اختلالات بنيوية ومركبة في جسم الدولة العربية وصلت إلى مرحلة العجز والانهيار في بعض الحالات. الأمر الذي عمق من أزمتها في خلق الاندماج والتكامل، وبناء المؤسسات القادرة على الاستجابة والتكيف، اضافة إلى غياب العدالة الاجتماعية، وهو ما أدى تآكل مشروعيتها وضعف أدائها الاقليمي والدولي إلى الدرجة التي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين.

وثمة مجموعة من التحديات التي تجابه عملية إعادة بناء الدولة انطلاقاً من تفكيك "مسألة الحكم" - باعتبارها متغيراً مستقلا وحاسماً على باقي المتغيرات - و إعادة تشكيلها وفقا لأطر جديدة تؤسس في النهاية "لسيادة المواطن"، بحيث تكون له الكلمة العليا التي لا تعلوها سلطة أو هيأة أخرى، و ذلك باعتباره مصدراً لجميع السلطات والمعيار الأساسي لقياس مدى مشروعيتها، و يمكن تصنيف هذه التحديات إلى أربع (04) مجموعات، فهناك تحديات مؤسسية وبنيوية، و تحديات إجتماعية و خارجية.

من هنا تحاول هذه الدراسة طرح التساؤل التالي: ما هي أهم التحديات التي تواجه عملية إعادة بناء الدولة في العالم العربي؟

1ـ بناء الدولة: مقاربة مفاهيمية

تعرف الموسوعة السياسية الميسرة بناء الدولة State-Building: كونها عملية اقامة المؤسسات و الهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفعالية، و أساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق و أداء الواجبات العامة و طرح النظرة المحلية جانبا. كما تشير عملية بناء الدولة، على أنها "عملية هادفة لتطوير قدرات المؤسسات وشرعية الدولة فيما يتعلق بتفعيل العملية السياسية في التفاوض على مبادلة المطالب بين الدولة ومختلف الفعاليات الاجتماعية، بحيث تكون الشرعية النتيجة الرئيسية لفعالية هذه العملية مع مرور الوقت. على أن مفهوم الشرعية قد يكون متضمنا الهويات التاريخية والمؤسسات معا إلى جانب القدرات والموارد، المؤسسات والشرعية، العملية السياسية الفعالة القادرة على المرونة في الانتاج .

ويعرف حامد ربيع عملية بناء الدولة كونها "تشير إلى تعزيز القوة النسبية للدولة أو توسيع القدرة التنظيمية للدولة في مواجهة المجتمع" وفي نفس السياق تعرف عملية بناء الدولة كونها مجموعة من الإجراءات الوطنية أو الدولية الجادة المتخذة من أجل تأسيس وإصلاح مؤسسات الدولة، حيث تعتبر الأهداف الرئيسية لبناء الدولة تشمل توفير الأمن وإرساء سيادة القانون، بالإضافة إلى الفعالية في وظائف مؤسسات الدولة الرسمية فيما يخص تقديم السلع والخدمات الأساسية. بما يبني الشرعية السياسية لمجموعة جديدة من مؤسسات الدولة التي يجري بناؤها. وفي هذا الصدد نجد فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama الذي عرف عملية بناء الدولة على أنها: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، هذا ما يعني أن مفهوم بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها". أما بالنسبة لجورج بوردو Georges Burdeau عملية بناء الدولة هي ذلك المشروع المزمع تحقيقه في أطار زمني غير محدود و القائم على انخراط المؤسسات في الوسط الاجتماعي و المساهمة في دوامه ما يضمن وجود صلة وثيقة تربط بين الدولة من جهة و الشعور الوطني من جهة ثانية.

كما يمكن بناء تصور لمفهوم عملية بناء الدولة من الجانب النظري، كونه الجمع بين مزيج غير عادي من المثالية والواقعية: المشروع المثالي يكمن في تمكين الناس من الحفاظ على أنفسهم من خلال التعليم والحوافز اقتصادية ، وفضاء لتطوير المؤسسات السياسية الناضجة، والواقعية كأساس لهذا المشروع في نهاية المطاف هي التخلص من تبعات الاحتلال العسكري. او بمعنى آخر مشروع مرحلة ما بعد الاستعمار.

أما من الجانب القانوني فيعرّف بناء الدولة على أنه عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع ، وتقليص الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

من خلال هذا التعريف يتضح أن بناء الدولة يستلزم توفر قواعد و أطر ومعايير قانونية نابعة من خصوصية البيئة المحلية، بهدف تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من جهة، وبقية العلاقات ما بين الأنساق الاجتماعية الأخرى، ناهيك عن ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم بما يضمن عدم الاعتداء على الحقوق المدنية و السياسية، والتي تحدد في نفس الوقت طبيعة نظام الحكم.

هذا وقد خضعت عملية بناء الدولة إلى اتجاهان رئيسيان في مختلف التجارب الخاصة بالاجتماع السياسي، و رغم الاختلاف بينهما فإنهما يتكاملان في النهاية مع الفارق في الأولوية من تجربة الى أخرى.

الاتجاه المؤسسي: الذي يرى ان بناء المكون السياسي أو بناء الدولة ذات السيادة تحتل الأولوية ويستند هذا التيار إلى أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر "max weber"، الذي عرف الدول بأنها جهاز يضع من خلاله الأفراد مصالحهم المتصارعة تحت سلطة تحتكر العنف المشروع[1] ومن رواد هذا الاتجاه عالم الاجتماع الفرنسي جورج بوردو، الذي يرى ان عملية بناء الدولة ترتبط بالتأسيس، أي مأسسة السلطة وفصلها عن الحكام، أي عدم ربط الولاية بالشخص بمعنى أنها تنتقل من

أشخاص الحكام الذين لم يعودوا يمتلكون منها سوى الممارسة، إلى الدولة التي تصبح المالكة الوحيدة للسلطة(2) ، إن لحظة تأسيس السلطة هي لحظة ولادة الدولة.

الاتجاه التعاقدي: ويرجع إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين يؤكدون على أولوية بناء الأمة، لأن ذلك يخلق الرغبة في "الوحدة والتكامل"، وبمقتضى العقد الاجتماعي يندمج الأفراد في الجماعة ليكونوا شخصا جديدا هو "الارادة العامة"، أي أن الشعب يتوحد بطواعية وكامل السيادة، وهو في الوقت ذاته سيد نفسه، ولا يطيع إلا القوانين المعبرة عن ارادته[3] فبناء الدولة عملية ثقافية تقيد من سلطة الفرد وتضمن الحقوق والحريات وتؤسس لسلطة الأمة.

هذا وميز حقل العلاقات الدولية بين مقاربتين رئيسيتين حول بناء الدولة، بعد التنميط الذي قدمه روبرت كوكس Robert Cox بين نظريات حل المشكلات والنظريات النقدية، وعلى الرغم من أهمية هذا التصنيف، فإن التمايز الصارم بين الفريقين يعرض لخطر الالتقاء المضلل في دائرة الوسط بين المقاربتين، ومن المهم أيضا إدراك أن الممارسين ساهموا بشكل واضح في النقاش حول بناء الدولة، وهو ما يقلل أحيانا من التمييز بين السياسات وإنتاج البحوث[4]، كما أن معظم المنظرين النقديين لا يشتغلون بصورة محددة على تشكيل الدولة، ويشكل ذلك بالنسبة إليهم تحديا لإعادة صياغة الأفكار المهيمنة مثل: السيادة والاقليم، المر الذي يتجه بهم إلى نقد الأسس المعرفية للنظريات السائدة[5].

لقد استطاعت الدول المتقدمة تجاوز مشكلة بناء الدولة، وتحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي وتمكين المواطن من المشاركة السياسية والتوزيع العادل للرفاه من خلال تأسيس الدولة- الأمة ،وفصل السلطة عن ارادة الملوك والانتصار لسيادة الشعب، وهو المسار الذي لا زال يواجه جملة من التحديات في العالم العربي.

2ـ معوقات بناء الدولة العربية

هناك جملة من التحديات التي تواجه عملية إعادة بناء الدولة في العالم العربي، أهمها:

أ.المعوقات المؤسسية

تعد عملية المأسسة (بناء المؤسسات) من التحديات الجوهرية التي تعترض مسار البناء السياسي في العالم العربي، و ذلك من حيث قدرتها على تجاوز الأشكال التقليدية للحكم و التأسيس لأشكال حديثة و أكثر ديمقراطية؛ أي الإنتقال من الحكم الفردي التسلطي إلى الحكم الديمقراطي التشاركي. فشيوع الحالة الإستبدادية في العالم العربي تعود إلى الجذور الأولى لقضية "الحكم" في تاريخنا السياسي.

ويكشف تعداد الدول في عالمنا العربي (22 دولة) عن ضعف الأداء السيادي "للدولة العربية الإسلامية الموحدة" (الدولة الأموية، الدولة العباسية، الإمبراطورية العثمانية...الخ) [6] ، والاختراق الخارجي لها في ظل ضعف داخلي أساسه الصراع على السلطة و ما حولها. وهكذا، فإذا كانت الدولة عامل توحيد في الغرب، فإن الدولة في العالم العربي هي نتاج عملية تفكيك بدأت و لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، فهناك عدة دول عربية مرشحة للتفكك و الإنقسام إلى كيانات متعددة بفعل الفشل في مأسسة الحكم (العراق، السودان، اليمن).

إن بناء المؤسسات هو تحديث لآليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة وهي أحد مرتكزات تطوّره، فالنظام المبني على المؤسسات المستقرة و الملائمة للتحولات المجتمعية و القادرة على التكيف معها، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته، و التعامل مع الصراعات الناشئة و إدارتها بطريقة سليمة تخلق الرضى و تحفظ الأمن، و تعزز من مكانة الدولة. فالمؤسسات إذن ضرورية لترشيد أداء النظام و لحماية المجتمع، فهي تجنب المجتمع - وهو في مرحلة التحول- العودة إلى حالة التجزئة وتعمل على احتواء الأزمات المختلفة، و تضمن تنمية سياسية متسقة ترسي دعائم المصلحة العامة و توفر الفرص لعقلنة مخرجات الأنظمة السياسية بما يضمن و يحمي حقوق المواطنين. ولا يتحقق ذلك إلاّ بمؤسسات مبنية على المشاركة و تعمل على إشراك أفراد الأمّة في الحكم عبر التمكين "لسيادة المواطن"، و تقوية المجتمع بحيث يصبح قادراً على تنظيم نفسه بعيداً عن الدولة و هيمنتها، وهذا بخلاف الواقع العربي الذي تمتلك فيه الدولة: الفرد و المجتمع و الموارد، و كل شيء. و بالتالي فإن أي مشروع لإعادة البناء يجب أن ينطلق من الدولة و يتمحور حولها.

فجميع أشكال التحديث بصورة عامة تتطلب العمل في إطار بناء مؤسسات تعكس انتقال المجتمع نحو التحديث، وهذا يفترض إعادة توزيع للمهمّات الإجتماعية وظهور السلطة العقلانية ذات الطبيعة المركزية و العامة، و اعتماد التباين بين البنى السياسية على أساس توسيع المشاركة السياسية، وهو ما يضمن تكون أشكال جديدة من المنظمات المؤثرة في اتّجاهات المجتمع، و يساعد على تحقيق الاستقرار[7].

وترتبط عملية الإنتقال نحو التحديث بطبيعة الهدف المراد تحقيقه من وراء البناء المؤسساتي، فالمؤسسات ليست لها قيمة بحد ذاتها، وإنّما تتحدد قيمتها من الوظيفة الموصوفة لها، فلكل الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية مؤسساتها وقدراتها التي تستخدمها لتحقيق الأهداف التي تضعها النخب الحاكمة، فهناك مؤسسات تعزز التطور الديمقراطي وتسمح بالمشاركة السياسية، وهناك مؤسسات تعزز قدرات الضبط الإجتماعي و التوجيه السياسي، و ربّما الإكراه الأيديولوجي وحشد المواطنين و تعبئتهم من دون مشاركة حقيقية من جانبهم[8]، وهنا لا بد من البحث في طبيعة هذه المؤسسات والأهداف التي تؤطرها، وعلاقة ذلك بمشاركة المواطن العربي في رسم السياسات و صنع القرارات التي تعبّر عن مصالحه و

تمكنه من كافة حقوقه.

وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن التحدي الماثل في وجه البلدان العربية يكمن في مدى القدرة على بناء مؤسسات الحكم الديمقراطي المبني على التنافسية السياسية و على أسس الانفتاح و الشفافية و المساءلة في ظل سيادة القانون و الحريات الأساسية للمواطن؛ مع تفعيل مبدأ فصل السلطات لتقييد السلطة التعسفية كمظهر من مظاهر الحكم الإستبدادي الذي ينبغي العمل على تقويض بنيانه، و إقامة الحكم الديمقراطي الذي تكون ممارسة السلطة فيه خاضعة لضوابط و قواعد تحمي كرامة الأفراد وتضمن حقوقهم. وعليه، فالتمكين للإطار المؤسساتي كناظم لعلاقة الحاكم العربي بالمحكومين مرهون إلى حد كبير ببناء الحكم الصالح و تحقيق الجودة السياسية.

و يمكن مقاربة الموضوع من خلال التعرف إلى خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح و العمل على محاربتها و تشمل[9]:

1- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح و الصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، و بين المال العام و الخاص، و ينحو بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

2- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، و لا يطبق مفهوم حكم القانون بحيث تطبق القوانين انتسابياً، و يعفي المسؤولين أنفسهم من تطبيق القوانين.

3- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية و الإجرائية أمام الإستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي و المضاربات.

4- الحكم الذي يتميّز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة و سوء استخدامها.

5- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام، و عمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص.

6- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار آلياته و ثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

7- أخيراً، الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم و ضعف ثقة المواطنين به ممّا يدفع إلى انتشار القمع و مصادرة الحريات و انتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط.

وبالمقابل يقوم الحكم الراشد على جملة من المقتضيات التأسيسية وهي[10]:

1. محاسبة الحاكم حسب قواعد إجرائية و قانونية فعالة و ناجعة.

2. ضبط حركية المشروعية السياسية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة و تعددية.

3. جعل أمن الأفراد و الممتلكات من أمن الدولة ذاتها.

4. أولوية منطق حاجات الإنسان في فلسفة الخدمة العامة.

5. تفعيل منطق دولة الحق و القانون.

6. الشفافية التي تفرض ضمان حق المواطن في المعلومة و الإعلام.

ولعل تفحص الواقع العربي انطلاقاً من خصائص الحكم السيئ ومقتضيات الحكم الراشد يكشف عن وجود مرض عضال و مزمن ينخر جسد الدولة العربية عنوانه "معضلة الحكم" و أعراضه متعددة: (الفساد المالي و السياسي، اللامساواة أمام القانون، غياب التنمية وهدر الموارد، ضعف الشفافية، ضعف المشروعية، غياب المساءلة والمحاسبة)، حيث تكشف مختلف تقارير التنمية الإنسانية العربية - منذ بداية صدورها(2002)- عن هذه الأعراض، و هو ما أدّى في النهاية إلى سيادة حالة اللاّأمن الإنساني في معظم بلدان العالم العربي، و كان تقرير العام 2009 قد أشار إلى ذلك صراحة: "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" وهي تحديات أثّرت سلباً على حقوق عامة النّاس و حاجاتهم و مصالحهم، الأمر الذي انعكس سلباً على مفهوم التنمية البشرية الذي يعتبر بأنّ الناس هم الثروة الحقيقية للأمم.

وقد أظهر التقرير أن أمن الإنسان و أمن الدولة وجهان لعملة واحدة، فضمان أمن الإنسان يؤدّي ليس فقط إلى المزيد من فرص التنمية البشرية و إنّما يمكن الدولة أيضاً من الإستفادة المستديمة من البيئة و من استحقاق شرعيتها في نظر مواطنيها، و من الإستفادة من التنوع و تقوية اقتصادها في وجه التقلبات العالمية، كما يمكنها من الوصول إلى مستوى أعلى من الأمن الغذائي و من تعميم الصحة في أوساط المجتمع و أخيراً و ليس آخراً، يمكنها من التصدّي لمصادر النزاع و ربّما أيضاً من تجنّب تلك النزاعات[11].

وبالتالي، فتجاوز حالة اللاّأمن في بلدان العالم العربي مرهون بمأسسة أطر الحكم و إدارة شؤون المجتمع باتّجاه تطويري و تنموي وتقدّمي، وذلك باعتماد مقاربة الحكم الراشد الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقدم المواطنين و تحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم، و ذلك برضاهم و عبر مشاركتهم و دعمهم[12].

لكن السؤال: ما الذي يفرغ المؤسسات العربية من المضمون الديمقراطي، ويجعلها غير متجانسة مع مجتمعها و في حالة عدائية معه؟

إن الذي يقف وراء ذلك هو الإختراق الأمني لكل مؤسسات المجتمع مهما كانت طبيعتها (ثقافية، اقتصادية، اجتماعية). فهناك تحالف وتعاضد قوي بين الأنظمة العربية سواء كانت جمهورية أو ملكية من جهة، و المؤسسة الأمنية من جهة ثانية، و هو تحالف لضمان البقاء و الإستمرارية وتوزيع

المنافع، و ليس من أجل ضمان أمن المواطن وتحسين الأداء السيادي للدولة العربية في مواجهة التحدّيات الخارجية. وهكذا أصبحت الأجهزة الأمنية تلعب الدور الأكبر ليس فقط على صعيد تأمين الحكم، بل أصبحت الجهاز الأقرب إلى التنظيم الحاكم في الدولة التحديثية، وبتعبير دقيق فالجهاز هو البناء الذي توزع الوظائف و ترسم الأدوار بداخله، إنّه الدولة ذاتها. ولن تغامر هذه الدولة (الأمنوقراطية) بتجريب الديمقراطية، و لكن سوف تجيد أدوات الضبط، بحيث يبدو ظاهر الأشياء وكأنّه يتجه نحو الحرية والديمقراطية والانفتاح[13] بينما يظل الجوهر ثابتاً وهو تكريس الاستبداد والتسلطية بأدوات جديدة.

والنتيجة: إفراغ المؤسسات من معناها بما تقوم عليه من مشاركة و ديمومة واستمرارية و عقلانية و فعالية، و قدرة على التكيف، و هي كلها سمات الدولة الحديثة في مقابل سيطرة منطق الحاكم و ما يتبعه من إقصاء و تهميش و مزاجية وضعف في الفعالية وبالتالي خضوع الدولة و تطوّرها لقرارات فردية و غير عقلانية عوضاً عن احتواء مختلف مؤسسات الدولة لكل وافد جديد إليها، و من ثم تكون قراراته مدروسة ومؤسساتية.

ب-المعوقات البنيوية

يقصد بالتحديات البنيوية في العالم العربي، تلك العوامل الثقافية من دين وثقافة وتقاليد تاريخية مترابطة فيما بينها وعلاقتها بالبناء الديمقراطي، أي دور هذه القيم في وجود الديمقراطية من عدمها، وهل طبيعة الثقافة السياسية السائدة تحدد مسبقاً وتتحكم مباشرة في عملية البناء الديمقراطي؟

1- تنوع الثقافات السياسية

تعد الثقافة السياسية نتاج أداء النظام السياسي و ترجمة حقيقية لطبيعته؛ كما أنّها نتاج الأفراد الذي يعيشون في ظل ذلك النظام ، وعليه فإن الثقافة السياسية متأصلة في الوقائع العامة و كذلك في التجربة الشخصية لهؤلاء الأفراد، و لمعرفة طبيعة التنوّع الثقافي- سياسياً- في بلدان العالم العربي ينبغي التركيز على التطوّر التاريخي للمجتمع بكليته، و دراسة تطور المؤسسات و القيم التي تكوّن تلك الثقافة السياسية دون إغفال لعملية التنشئة الإجتماعية و السياسية التي يبني من خلالها الأفراد رؤيتهم للنظام السياسي و يرسمون شكل العلاقة معه. وإذا كان كل نوع من الثقافة السياسية (ثقافة تقليدية، ثقافة الخضوع، ثقافة المساهمة)، ينسجم كما يرى "ألموند وفيربا" مع بنى سياسية معينة[14]، فإنّ ما يمكن ملاحظته في العالم العربي هو وجود هذه الثقافات بمختلف أنواعها و بما تقوم عليه.

فهناك الثقافة التقليدية التي مازالت توجهات المواطن نحو المؤسسات السياسية الوطنية ضعيفة بسبب ضعف الوعي السياسي، و هو ضعف مقصود، تحافظ عليه الأنظمة العربية لكبح حركية التحوّل و التطوّر في المجال السياسي مع محاولة التعويض مالياً و تقنياً عن ذلك في العديد من الدول العربية. والواقع أن هذا النوع من الثقافة ليس إلاّ نتاجاً لثقافات محلية ما دون وطنية- قائمة على أساس القبيلة، العشيرة، الطائفة و الجهة الجغرافية - استغلّها النظام و وظفها سياسياً لحفظ التوازن و التحكم في مختلف التفاعلات التي تجري بداخله و من حوله.

و كان لهذا السلوك تأثيره المباشر و السلبي على مختلف الأنظمة العربية، حيث اعتمدت على أفراد محل ثقة و قدرة على حفظ التوازنات، بدل الإعتماد على أصحاب المعرفة و الكفاءة، و هو ما يفسر ضعف الأداء لدى هذه الأنظمة. وتجسدت أبرز مظاهر الضعف في العجز الواضح عن بناء ثقافة للتكامل الوطني تعددت أبعادها في أرجاء العالم العربي. فهناك بعد ثقافي قيمي يتمثل في التمايز الثقافي و اللّغوي لبعض الأقليات كالبربر في الشمال الإفريقي، والأكراد في العراق.

وهناك بعد ديني- طائفي يتمثل في التعدد الديني و الطائفي داخل الدولة الواحدة كالأقليات المسيحية و اليهودية بطوائفها المتعددة و كذلك الطوائف الإسلامية كالشيعة و السنة و الخوارج في الكثير من البلدان العربية، و هناك بعد سياسي يتعلق بقضية التمثيل السياسي للأقليات في النخبة الحاكمة و مؤسسات الدولة الرسمية و أجهزتها وهناك أيضاً البعد الإقتصادي و الإجتماعي و هو يتمثل أساساً في التمييز الإقتصادي والاجتماعي ضدّ الأقليات، الأمر الذي يخلق لديها حالة من الإحساس بالظلم و الغبن الاجتماعي[15]. وتدفع هذه الحالة إلى البحث عن وسائل غير مدنية للتعبير عن نفسها في ظل وجود ثقافة تقليدية مغلقة تؤسس باستمرار للتسلط و تغلغل جذور الديكتاتورية في كامل الجسم العربي لدرجة امتلاك مناعة ضد أيّ اختراق ديمقراطي.

ولا يخرج النوع الثاني - ثقافة الخضوع - عن هذا الإطار، بل يزيد الأمر تعقيداً ويضع عقبات جدية أمام مشروع البناء الديمقراطي، ذلك أن المواطن يكون على درجة كبيرة من الوعي بالنظام السياسي و ما يصدر عنه من أعمال، كلهم يظلون سلبيين تجاهه و يخشون عقوباته، لدرجة أن هنالك من وصف هذا الواقع "ببراديغم الطاعة"[16]، في إشارة إلى ضرورة طاعة الحاكم و امتثال أوامره حتّى و لو كان في ذلك ما يصادر حرية الفرد و يرهن إرادة الأمّة. وإذا كانت طاعة أولي الأمر واجبة، فإن الخروج عنها مسكون في النصوص بالخوف من "الفتنة". لم يكن هناك أدهى من الفتنة، و سيمتد هذا الخوف القديم في نعت المعارضات الحديثة باسم الوحدة الوطنية وحتّى في نعت حركات التغيير الكبرى خارج العالم الإسلامي...إن الرأي المخالف كلّما بدت إمكانية انتشاره في الناس تمت مقاومته باعتباره عامل فتنة. فهناك خوف من البدائل يبدو معه المجتمع وكأنّه دائماً، بلا بدائل شرعية،

و هذا الخوف يبرر أنماطاً كثيرة من السلطة، بما فيها الجائر و حتّى الأجنبية أو المحتلة إذا اقتضى الأمر[17].

إن براديغم الطاعة استطاع تجسيد ما كان يعارض سلطته و أحكامه و كل أفكاره مدعوماً في ذلك بطبقة مثقفة تحترف المنطق التبريري للأشياء، فهي تسوق الظلم بالنموذج الأمثل للعدل، و الإستبداد بأعلى مراتب الحرية، و الفقر بالكرامة، و قادرة على تصوير الهزيمة بالنصر المظفر.

إنّه منطق لو تمّ اعتماده، لصنفت الدول العربية ضمن مصاف الدول الأكثر حداثة و ديمقراطية، و يدفع الجابري بالتدليل إلى أقصاه بقوله: "العقل السياسي العربي مسكون ببنية المماثلة بين الإله والأمير"[18]. وهي بنية جعلت طاعة الأمير و الإمام واجبة في كل شيء، و ساد ذلك في مختلف العصور (أموي، عباسي)، و استمر في يومنا هذا، و هي استمرارية تشخص مدى تغلغل المماثلة بين الله و الخليفة/الحاكم في اللاشعور السياسي للحاكم و ما يستند إليه في تبرير سلطانه المطلق، و للمحكوم وما يقدّمه من طاعة لازمة للحاكم و كل ما يرمز إليه. ويبدو أن هذا اللاشعور يرتبط ببنية نفسية أعمق تعبر عن حالة التخلف المزمن الكامنة في أعماق "النظام الأبوي"، و هو تخلف يأخذ أشكالاً عدة تتميز عن بعضها بعض بصفتين مترابطتين: اللاعقلانية و العجز.

اللاعقلانية في التدبير والممارسة، والعجز عن التوصل إلى الأهداف التي ندنو إليها، اللاعقلانية في التحليل و التنظير و التنظيم، و العجز عن الوقوف في وجه التحديات و التغلب عليها، إنه التخلف المتمثل في شلل المجتمع العربي ككل، في تراجعاته المستمرة، في انكساراته المتكررة، في انهياره الداخلي[19].

وحسب "شرابي"، فإن التراجع، الانكسار و الانهيار هي نتائج بديهية للنظام الأبوي، و مصير المجتمع العربي متوقف على مقدرته في التغلب على هذا النظام واستبداله بمجتمع حديث، فالمجتمعات الأبوية و بغض النظر عن اختلافها في المظهر تتقاسم البنى العميقة نفسها، فلا هي تقليدية أصيلة، و لا هي حديثة وفقا لمعايير الحداثة (العقل، الحرية العلم، الديمقراطية ...الخ).

ولتجاوز هذه الحالة، يبقى النوع الثالث (بناء ثقافة المساهمة) هو المدخل الملائم لإعادة تشكيل النظام السياسي و تطعيمه بالثقافة الديمقراطية لما توفره من وعي سياسي فعال يظهر من خلال المشاركة في الإنتخابات و الإيمان بالحريات مع الإستعداد للدفاع عنها في إطار قواعد التنافس السياسي واحترام الرأي الآخر. ولا تنفصل الثقافة السياسية المشاركة عن المجتمع المدني الفاعل و دوره في إخضاع الدولة و مختلف مؤسساتها للرقابة والمساءلة و إلزامه باحترام كافة حقوق الإنسان، لكن يبقى هذا المجتمع واحداً من أكبر المؤسسات الغائبة وظيفياً في بلدان العالم العربي. فهو موجود كبنية و كهيكل إلاّ أن دوره في دعم الديمقراطية يبقى ضعيفاً و هامشيا، و ذلك لغياب "دولة المؤسسات" بالمعنى الحديث للمؤسسة.

إن ما هو قائم اليوم في الأقطار العربية: إمّا دولة الفرد (أو الحزب الوحيد)، وإمّا دولة المؤسسة العشائرية (القبيلة)، و إمّا دولة تخفي جوهرها اللاّديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية و مزيفة، و إذن فجميع الأقطار العربية دون إستثناء تعاني أوضاعاً تتّسم بغياب الديمقراطية والإفتقار إلى مؤسسات المجتمع المدني[20] ، التي تؤسس لرأس مالٍ اجتماعي مستقل و مبادر و قادر على بلورة أرضية للتفاهم و العمل المشترك كما يقول برهان غليون: "... فليست هناك إمكانية لظهور ديمقراطية سياسية بدون تعضّي المجتمع المدني، و تحلل المجتمع المدني الذي يتجسد في فقدان أي معيار مشترك للتفاهم و التعايش بين الأفراد و الجماعات المكونة للمجتمع، يجد تعويضه في تطور مؤسسة تحتكر كل المعايير و السلطات، و تصبح بذاتها المعيار الوحيد و القيمة الأولى و الملجأ الدائم لكل فرد: أي الدولة، و هذا هو الأساس العميق للحكم الاستبدادي، و لسيطرة فئة صغيرة على مقدّرات الجماعة بأكملها ..." [21].

وبناءً على ما تقدّم، فإن السمة الأساسية للثقافة السياسية في المجال العربي، هي التناقض مع كل ما يساهم في التأسيس للوعي الديمقراطي ويدفع باتجاه تعميق المشاركة بمختلف أبعادها، و النتيجة تراكم الإستبداد مع تحديث آلياته ومناهج عمله. غير أن هذا الواقع الثقافي ليس قدراً محتوما، ومن ثم يصبح الحديث عن بناء الديمقراطية في إطاره محاولة عبثية، ذلك أن الديمقراطية ليست نظاماً جاهزاً ومجرّداً، وبالتالي فالبحث يجب أن يكون منصباً في وجود أو عدم وجود القيم الديمقراطية في الثقافة العربية. فالديمقراطية لم تنبع من ثقافة أي مجتمع في ما بعد بقدر ما جاءت نتيجة القطيعة والطفرة التي طرأ على ثقافته التقليدية و القرسطوية كما يقول برهان غليون[22]: " إن الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب، و لكنّها حاصل تضافر عوامل متعددة داخلية و خارجية، مادية و ذاتية، تدفع إلى إحداث طفرة في النظام السياسي القائم ".

ومن ثم فإن تحدي بناء ثقافة ديمقراطية لا يمكن مجابهته إلاّ من خلال تحديث نظام التربية و التعليم بشكل يسمح بتفكيك منظومة الثقافة الاستبدادية و التأسيس لثقافة وطنية تساعد على التواصل وتعمل على تحقيق الإندماج الوطني الذي يضاعف من احتمالات التحول الديمقراطي ويعطيه الأرضية الملائمة بما يوفره من بنية إدارية مناسبة تقوم في جوهرها على ثقافة تقديم الخدمة.

2ـ البنية الإدارية

إن دراسة البنية الإدارية في بلدان العالم العربي يكشف عن مدى قرب المواطن من السلطة (الإدارة) والوقت اللازم لحصوله على الخدمة المقدمة من طرف الجهاز الإداري، فوجود لامركزية مؤسساتية عن طريق توسع أطر صياغة القرارات و رسم السياسات يعد من الخصائص الأساسية التي يقوم

عليها الحكم الراشد و بعداً إجرائياً في التحقق العملي لحاجيات الإنسان وحقوقه. ولا ينفصل ذلك عن مدى وجود نظام إداري عقلاني تؤطره كوادر بشرية مؤهلة و ذات كفاءة عالية مشبعة بثقافة تقديم الخدمة، و هنا يتكرر السؤال عن الواقع الإداري في بلدان العالم العربي؟

إن الأجهزة الإدارية في هذه الدول تفتقر إلى الكفاءة و بعيدة عن الخصائص البيروقراطية التي تحدث عنها "ماكس فيبر"، و التي تجعل من العقلانية قيمة أساسية و سمة مميزة للدولة الحديثة.

ولقد أفرز هذا الواقع الإداري نوعا جديدا و خطيراً، استطاع أن يتغلغل في مختلف مفاصل الدولة و يحولها إلى بنية ضعيفة وهشة غير قادرة على ممارسة وظيفتها الرقابية خاصة في مجال حفظ المال العام، إنه الفساد الإداري بمختلف أشكاله. حيث يمكن رصد صورتين أساسيتين للفساد و هما:

أ- الرشوة: و هي صورة تبدو جلية عندما يريد الموظف العام استغلال سلطته بشكل يخالف الواجب الرسمي و يتماهى مع المصلحة الشخصية، و قد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين و عند كبار المديرين و هي تختلف بشكلها و طبيعتها فقد تكون ذات قيمة مادية أو ذات قيمة عينية، و تأخذ مفاهيم و متغيرات عدة، فمنهم من يسمّيها هدية، و منهم من يسميها مساعدة، و البعض يطلق عليها إسم الإكرامية، والكل يعي أنّها رشوة مهما اختلفت التسميات. والملاحظ لواقع الإدارة في بلدان العالم العربي، وإن اختلفت النسب، يدرك أن الرشوة صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة البيروقراطية، حيث تعاني معظم الإدارات العامة و الشركات والوكالات الحكومية، و مكاتب الجمرك، وإدارات الضرائب...إلخ، من انتشار الرشوة وعلى نطاق واسع لدرجة أصبحت بمثابة العجلات التي تسير بها الإدارة.

ب - المحاباة و المحسوبية: وتنطلق آلية الفساد هنا من علاقات وروابط القربة، و ذلك بالحصول على مواقع متقدمة للأبناء و الأقارب والأصهار في الجهاز الوظيفي على حساب الكفاءة والتخصص ليقوم هؤلاء في مرحلة لاحقة ومع سبق الإصرار بتعبيد الطريق أمام مختلف صور الفساد، و بذلك تستغل الموارد و تشغل المناصب من قبل غير المؤهلين، ممّا يؤدي إلى الأثار السلبية المنعكسة على حياة المجتمعات العربية ويعمق من حالة التفاوت و اللاّمساواة.

ولم تقتصر آثار الفساد عند حدود التنمية و تخلّفها، ولا عند حدود النهب المنظم للمال العام، بل أصبح ثقافة ناظمة لسلوك الفاعلين السياسيين والاقتصاديين في ظل هزال آليات المساءلة والمحاسبة في بعض الأقطار العربية، وغيابها الكلّي أو شبه الكلّي في بعضها[23]. و قد شخص الرئيس الجزائري آثار الفساد بقوله: "لقد أضعفت الروح المدنية، وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمير وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية..."[24].

هذا ويوضح علي خليفة الكواري[25] "أن التنمية باعتبارها عملية مجتمعية موجهة لا تتحقق دون وجود إدارة لها ... و إذا كانت التنمية قضية إرادة و مسألة إدارة، فإن التعبير الحقيقي عن إرادة التنمية يتمثّل في نوعية الإدارة التي تتولاّها، و لا شك في أن الإدارة تمثّل الآلية الرئيسية للمساهمة في صياغة إستراتيجية التنمية و الإشراف على تنفيذها وصولا إلى غاياتها بأعلى قدر من الكفاية و الفعالية ...".

إن تحقيق فعالية و كفاءة الجهاز الإداري العربي مرهونة بالقيام بإصلاح جذري وراسخ للإدارة كأداة لإعادة تشكيل دور الدولة وعلاقتها بالمواطنين، وذلك ضمن إستراتيجية من 06 خصائص جوهرية[26]:

1. الإنتاجية: كيف تتمكن الحكومات من إنتاج خدمات أكثر بأموال من الضرائب؟

2. التحول إلى أسلوب السوق: كيف تستطيع الحكومة استخدام أسلوب حوافز الأسواق لتجتث مرض البيروقراطية الحكومية ؟

3. التوجه للخدمة: كيف يمكن أن تتصل الحكومات بالمواطنين بشكل أفضل ؟، وهنا لابد من تصميم البرامج و وضع السياسات انطلاقا من إعطاء المواطن فرصة الاختيار بين أنظمة بديلة للخدمة بعيدا عن وجهة نظر أحادية تقدمها الحكومة وإدارتها من خلال بنى بيروقراطية فاسدة.

4 . اللاّمركزية: و ذلك بنقل برامج تقديم الخدمة وجعلها أكثر لامركزية و ذلك بنقلها إلى مستوى حكومي منخفض، و كانت هذه الإستراتيجيات تعني نقل السلطة داخل النظام أو نقل مسؤولية تقديم الخدمات إلى الحكومات المحلية.

5. السياسة: كيف تحسن الحكومة قدرتها على ابتكار السياسات ومتابعتها؟

6. المسؤولية عن النتائج: كيف تستطيع الحكومات أن تحسن قدراتها حتى تقدم ما تعد به؟، وذلك باستبدال أنظمة المسؤولية من الأسفل إلى الأعلى والتركيز على النتائج والمخرجات بدلا من الطرائق والتركيبات.

وهكذا تعمل الحكومات العربية، و من خلال هذه الإستراتيجية على تحسين قدرتها و زيادة أدائها في تحقيق أمال وحاجيات المواطنين، مما يعيد رسم علاقة الدولة بمواطنيها ويجدد من مشروعيتها وفقا لمعايير حديثة أهمّها: القدرة على الإنجاز.

جـ المعوقات المجتمعية

يرتبط هذا النوع من التحديات بفكرة مركزية مفادها أن هناك داخل المجتمعات العربية قوى و تكوينات إجتماعية متعددة، قوامها تعدد محاور الإنقسام في المجتمع وهذه الانقسامات قد تكون سلالية أو لغوية أو طائفية أو إقتصادية أو إجتماعية أو جغرافية أو جهوية، وقادت هذه الظاهرة إلى عدم الإجماع حول هوية واحدة للمجتمع، و إلى تعدد الولاءات

والانقسامات التي غالباً ما شكلت تهديداً للكيان السياسي ذاته وأضعفت من قدرته على ممارسة الحقوق السيادية. ويرجع هذا الضعف بدرجة كبيرة إلى الفشل في عملية البناء الوطني، من حيث كونه "العملية المخططة لصياغة وقولبة مجتمع سياسي متكامل ضمن حدود جغرافية معينة، تكون فيه الدولة-القومية، المؤسسة السياسية السائدة". فالدولة العربية اليوم، وعلى تعدد واختلاف أنظمتها السياسية ليست بالمؤسسة المعترف بسيادتها على باقي المؤسسات، كما لا يوجد تطابق وتجانس في شعور مواطنيها بهوية واحدة.

وقد زاد من عمق الإشكال، رفض الدول العربية الإعتراف بواقع التعدد المجتمعي، و محاولة تحقيق الإندماج الوطني اعتماداً على أدوات القهر، وتخوين كل من يطالب بحقوق تميزه عن باقي الجماعات، إذ لم تعمل الأنظمة العربية على حسم هذا التعدد والتنوع لصالح البناء الوطني، بل وظفته في أحايين كثيرة لتحقيق توازنات سلطوية، ومواجهة جماعات منافسة على حساب ترسيخ الدولة كمؤسسة سائدة ودائمة.

ج.المعوقات الخارجية

يمكن للقوى الخارجية أن تدفع باتجاه التحول الديمقراطي في إطار تفاهم بين النخب الحاكمة والتابعة من جهة والقوى الحامية من جهة أخرى، وفي هذا الوضع تبقى الديمقراطية شكلية وصورية لا موقع للإرادة الشعبية فيها. كما يمكن للقوى ذاتها – وفي سبيل الحفاظ على مصالحها – أن تضغط باتجاه خنق الإرادة الشعبية ومصادرتها في مقابل تعزيز السلطة المطلقة و الإستبدادية التي تضمن المصالح الخارجية حتى وإن تعارضت مع مصالح الأمة وإرادتها، والواقع أنه من الصعب – في عالم اليوم – الحديث عن السيادة و بشكل مطلق، ومع ذلك يبقى الحد الأدنى هو المطلوب في التصدي لمختلف مصادر التهديد لأمن بلدان العالم العربي.

هذا وتمثل المخاطر التي تحيط بالعالم العربي وتحول دون تحقيق أهدافه ومصالحه مهددات حقيقية للأمن العربي، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- المهددات الخارجية: تكمن هذه المهددات الخارجية للأمن العربي في[27] :

1- الإحتلال الأجنبي للعديد من الأراضي العربية و المتمثّل في الإحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية و أجزاء من سوريا و لبنان، الإحتلال الإيراني لجزر طنب الإماراتية، الإحتلال الإريتري لجزيرة حنيش اليمنية.

2- المحاولات الأجنبية الرامية إلى الاعتداء على البحار و الخلجان العربية كالبحر الأحمر، الخليج العربي و حوض البحر الأبيض المتوسط وجعلها مياهاً دولية مفتوحة، علما بأن هنالك بحار و خلجان مماثلة في مناطق أخرى من العالم مازالت السيادة عليها قاصرة على الدول المطلة عليها.

3- التهديد بالسيطرة على مصادر المياه العربية و منابعها في هضاب إثيوبيا وتركيا و البحيرات العظمى في وسط إفريقيا.

4- الإضرار بالبيئة العربية عن طريق تلويث الأجواء و دفن النفايات السّامة في الأراضي العربية، و هذا بالتعاون مع بعض أجهزة الفساد في هذه الدول.

5- الإضرار بالاقتصاد العربي عن طريق التلاعب بأسواق النفط و بأسعار المواد الأولية، و فرض الضرائب و النّظم الجبائية في الأسواق الأجنبية.

6- الإضرار بالمصالح العربية خارج المنطقة العربية عبر مضايقة المواطن العربي وحرمانه من التنقل و العمل لتطوير الاستثمارات الخارجية والبالغ قدرها حوالي 800 مليار دولار(28)، كما أن سياسة تجميد الأرصدة التي بدأت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد بعض الدول قد تكون مدخلا لتهديد إقتصادي دائم وسابقة للدول الصناعية لإملاء سياساته.

7- اختراق أجهزة الأمن العربية من قبل المخابرات العالمية بقصد التحكم السياسي، و السيطرة المعلوماتية.

8- الإختراق الإعلامي المؤثر سلباً على هوية و ثقافة الأمّة العربية.

9- تعظيم الخطر الإرهابي في عموم العالم العربي، الشيء الذي يجبر الدول على فتح حدودها و قواعدها أمام قوات أجنبية للمساعدة في مواجهة هذا الخطر (مثال: خطر القاعدة) .

10- الدور الذي تلعبه المنظمات العالمية المالية و النقدية في رسم السياسات العامة للعديد من الدول العربية من خلال ما يعرف بالمشروطية السياسية، لذا لا يمكن الحصول على أي تمويل أو قرض أو دعم دون التقيد و الالتزام بمجموعة من البرامج و الإصلاحات المختلفة التي تتعارض في جوهرها و مبادئ السيادة لهذه الدول.

11- أمن الطاقة: يعتبر النفط مصدرا رئيسيا للدخل في العديد من الدول العربية، و هناك عدة تهديدات محتملة قد تؤثر بالسلب في تصدير النفط و الغاز من المنطقة، منها: اندلاع حرب جديدة في المنطقة بسبب الملف النووي الإيراني و استهداف إيران لمنشآت نفطية في بعض دول المنطقة، إغلاق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه و من المعروف أن حوالي 40% من النفط العالمي يمر عبر هذا المضيق، و هناك كذلك احتمالات استهداف منشآت نفطية من قبل جماعات وتنظيمات إرهابية[29].

ب- المهددات الداخلية: وتشمل هذه المهددات ما يلي[30] :

1- اعتداء دولة عربية على دولة عربية أخرى.

2- فتح ثغرات في أي دولة عربية تنفذ منها المهددات الخارجية إلى الوطن العربي كأن تكون لدولة عربية علاقات خاصة مع دولة أجنبية بالقدر الذي يتعارض والإجماع العربي تجاه تلك الدولة الأجنبية.

3- مشاكل الحدود بين الدول العربية.

4- الجريمة العابرة للحدود العربية.

5- التهريب و التسلل عبر الحدود العربية.

6- مشكلات الأقليات العرقية و الدينية التي تعاني منها بعض الدول العربية وارتباط تلك الأقليات بقوى خارجية بحكم العنصر أو السلالة أ و بحكم المعتقدات الدينية والسياسية.

7- أزمة الغذاء التي تعاني منها بعض الدول العربية و ما تفرزه من مشاكل إجتماعية داخلية، و مساعدات خارجية مشروطة.

8- مشكلة المياه و ما يصاحبها من جفاف و تصحر و نزوح، و قد أقر خبراء المياه في إحدى عشرة دولة عربية في اجتماعهم المنعقد في عمان عام 1989 بأن أمن المياه في العالم العربي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، علما أن منابع أهم الأنهار موجودة خارج المنطقة العربية.

وهكذا تفاعلت المهددات الخارجية مع المهددات الدّاخلية إلى الدرجة التي أصبح فيها الأمن العربي مهدداً و بشكل دائم و مستمر، استمرار فرضته الأهمية الحيوية والإستراتيجية التي يتميز بها العالم العربي، والمكانة التي تحتلها في السياسة الخارجية و الأمنية للعديد من القوى العالمية الكبرى، و هو وضع كثيراً ما شكل عائقا قوياً أمام مسار أي مشروع للتحول الديمقراطي تكون الإرادة الشعبية العربية محوره و أساسه و مصدره.

الخاتمة

يمكن القول في الأخير بأن طبيعة عملية بناء الدولة building processes-state في العالم العربي هي عملية مركبة تستهدف كل المستويات والأبنية : السياسية منها، الاجتماعية والثقافية ، والاقتصادية، الداخلية والخارجية، كما أنها تتميز بمجموعة من الخصائص:

أ- انها عملية Process ؛ أو تطور و لذلك تسمى "عملية بناء الدولة " و ليست مرحلة Stage او درجة بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل و وظائف الابنية السياسية المختلفة ، و التفاعلات و الأنماط السياسية المرتبطة بها .مع ملاحظة ان النظر إلى ظاهرة بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

ب - عملية بناء الدولة هي مفهوم حركي أي أنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية و حركية دائمة من طرف الهياكل السياسية ، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته و أبنيته مع الظروف و التغييرات الجديدة.

ج - ان مفهوم عملية بناء الدولة نسبي كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية و الحضارة و نسق القيم السائدة ، و ذلك ان بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ و لكنها تتم في أطار تاريخي و حضاري و ثقافي و تكون بذلك تابعة لهذا الاطار.

د - انها مفهوم محايد من حيث دلالته الاخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي و الاجتماعي) ، فالدراسة العلمية و الموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض انها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها ، بل هذا ما يحدده الاطار التاريخي و المجتمعي للعملية داخليا و خارجيا.

هـ - ان مفهوم عملية بناء الدولة عالمي،بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية و بأشكال مختلفة و صفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها "عملية " ،كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة و درجة الانجاز من الدول النامية الى الدول المتطورة والاكثر تطورا .

و- بالإضافة الى ان عملية بناء الدولة كونها مسار طويل غير محدد زمانا و لا مكانا ترفض حتمية وجود نموذج خاص بها بل تتعدد في ذلك النماذج و الخبرات في هذا المجال باختلاف المنطلقات والاهداف و في هذا بصدد يمكن الاشرة إلى أن هناك ثلاث نماذج حدّية تتكاثر بينها النماذج التوفيقية. هذه النماذج الثلاثة هي : الخبرة الشيوعية – سوفياتية أو صينية - و الخبرة الديمقراطية اللبرالية ، و الخبرة الاسلامية.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

الهوامش

1-Michel Hasting , Aborder La Science Politique ,Edition du Seuil ,1996, p.04

2-جورج بوردو، الدولة. تر: سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، 2002، ص28.

3- أمحمد مالكي، "حول الدستور الديمقراطي"، في: علي خليف الكواري (محرر)، الديموقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 54.

4-Irene Constantini, « State building verus state formation : the political economy of transition in Iraq and Libya », PhD thesis, University of Trento. 2015.p.18.

5-Martin Griffiths, International Relations Theory for the twenty –first centur : an introduction. New York : Routledge, 2007. P.128.

6- ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، تر: أسعد صقر، ط (02)، دمشق: دار طلاس، 2002، ص ص 385-379.

7- غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد: مديرية الكتابة للطبع و النشر، 1993، ص 111.

8- حسين علوان البيح، "الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة"، في: علي خليفة الكواري (محرر)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط(2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص 156.

9- حسين كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، بحث مقدم إلى، ندوة : الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 101.

-10 امحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، على الموقع: berkouk- mhand.yolasite.com

-11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص 06.

-12 حسين كريم، مرجع سابق، ص 96.

-13 حيدر إبراهيم علي، "تجدد الإستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للأمنوقراطية"، المستقبل العربي، العدد 313، السنة 27، مارس 2005، ص 87.

-14 ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 102.

15 - R.D.MC laurin, The Political Role of Minority Groups in the Middle East, New York, 1979, PP15-16.

16 - الطاهر لبيب، "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، في: علي خليفة الكواري و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 200.

17 - المرجع السابق ذكره، ص 204.

18 - محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 338.

19 - هشام شرابي، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي، تر: محمود شريح، (ط4)، الجزائر: دار الغرب للنشر و التوزيع 2002، ص 23.

20 - محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني"، المستقبل العربي، المجلد15، العدد 167، 2002. ص 184.

21 - برهان غليون، اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية و التبعية، ط (04). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006، ص 102.

22 - برهان غليون، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية"، المستقبل العربي، العدد 213، نوفمبر 1996.

23 - سليم الحص، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004. ص 60.

24 - الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، خطاب أمام إطارات الأمّة، أفريل 1999.

25 - علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار إتّحاد أطار مجلس التعاون و تكاملها مع بقية الأقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 63.

26 - دونالد ف.كيتل، ثورة الإدارة العامة العالمية: تقرير حول تحوّل الحكم، تر: محمد شريف الطرح، (ط1)، الرياض: مكتبة العبيكان 2003، ص 13-14.

27 - محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات و المعوقات، (ط1)، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص 89.

28 - سيد شورنجي عبد المولى، المتغيرات الدولية و انعكاساتها على الأمن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1992، ص 192.

29 - أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد (محرران)، حال الأمّة العربية -2009 2010: النهضة أو السقوط، ط (01). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 48 - 49.

30 - محمد الأمين البشري، مرجع سابق، ص 91.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

المؤلف محمد عياد، محمد صافو، (2020)، تحديات اعادة بناء الدولة في العالم العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص.ص: 201-210